



هنا نظيره في مملكة بلجيكا بالعيد الوطني

# الغانم: الكويت تؤمن بمجلس التعاون وتعول عليه والأزمات تؤدي دوماً إلى خيار التعاضد والتكامل



الرئيس مرزوق الغانم ود. عودة الرويعي وعلام الكندري ومشعل العنزي خلال المشاركة في الاجتماع الدوري الـ 13 لرؤساء البرلمانات الخليجية الذي عقد أمس بتقنية الاتصال المرئي

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الكويت تعول دائماً على مجلس التعاون الخليجي بوصفه أصلاً سياسياً، مشدداً على أن الأزمات باختلافاتها تؤدي دائماً إلى خيار التعاضد والتكامل.

جاء ذلك في كلمة للغانم أمام الاجتماع الدوري الـ 13 لرؤساء البرلمانات الخليجية الذي عقد أمس بتقنية الاتصال المرئي.

وتساءل الغانم في بداية كلمته: «هل كنا كخليجيين بحاجة إلى أزمة أو كارثة أو زلزال سياسي أو أممي، لنعرف أن مصائرنا واحدة وقضايانا متشابهة وملفاتنا متطابقة إلى حد كبير؟»

وأضاف: «أنا أسأل هذا السؤال، وأرجع بالذاكرة إلى عام 1990، عندما هز الغزو العراقي الغاشم وكوننا السياسي ودعتنا الأمنية والعسكرية، وحرك لدينا جميعاً الحقيقة الواضحة وهو أننا مستهدفون»، مشيراً إلى أن العامل الحاسم والفصل الذي ساهم في تحرير الكويت هو الموقف الخليجي الموحد والصلب الذي تكلم بصوت واحد أمام الطائفة آنذاك.

ومضى الغانم قائلاً:

مطمئناً نظراءه الخليجيين على صحة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بعد نجاح عملياته الجراحية، كما تمنى لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز موفور الصحة والعافية والشفاء العاجل إثر العارض الصحي الذي ألم به، وشارك في الاجتماع أمين سر الشعبة البرلمانية

شعراء، ومن هذه الأمثلة والنموذج، نموذج التعاضد والتكامل علينا دوماً أن ننطلق حكومات وبرلمانات وشعوباً.

وأضاف: «اجتماعنا اليوم (أمس) بحد ذاته مشجع، ويعتد ببارقة أمل، ويؤكد أن تنسيقنا الدائم هو الحل والخيار الأوحيد».

وقال: «تعاوننا كخليجيين ضرورة وليس ترفاً، تعاوننا كخليجيين جوهر وليس

أمور استثنائية بيننا تلقناً، وأقول (استثنائية) لأنني أؤمن بالأصل، وأعول عليه، أؤمن بالمتى ولا أعول على الهامش، أؤمن بالدائم لا بالوقت، أؤمن بالثابت لا العرضي». وخاطب الغانم رؤساء البرلمانات الخليجية قائلاً الأصل هو أننا واحد، وحتى لو ادعينا عكس ذلك، فالعالم بأسره يرانا واحداً،

وقال الغانم: «إن ما حدث ويحدث، يفضي دائماً إلى عنوان عريض، وهو عنوان (الوحدة والتعاضد) فنحن متشابهون أيها السادة، وإن تغنيا أحياناً بخصوصياتنا القطرية ولأننا متشابهون، فيجب أن يكون عملنا من وحي هذا التشابه».

وأضاف: «أقول هذا الكلام لأن ما يحدث من



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

«والآن أسأل السؤال ذاته هل كنا بحاجة إلى أزمة كوروسا حتى نكتشف كم هي خطيرة ومقلقة ومخيفة، تركيباتنا السكانية؟ وكم هي اقتصاداتنا هشة برغم ملاءتها، وأن اعتمادنا على مصدر واحد وحيد للدخل، سيعرضنا دوماً لابتزاز الطبيعة والمرض وتقلبات السياسات الدولية؟»

«والآن أسأل السؤال ذاته هل كنا بحاجة إلى أزمة كوروسا حتى نكتشف كم هي خطيرة ومقلقة ومخيفة، تركيباتنا السكانية؟ وكم هي اقتصاداتنا هشة برغم ملاءتها، وأن اعتمادنا على مصدر واحد وحيد للدخل، سيعرضنا دوماً لابتزاز الطبيعة والمرض وتقلبات السياسات الدولية؟»

## العدساني: غياب الإصلاحات النقدية سبب انخفاض التصنيف الائتماني

100 مليون دولار تخصص مسؤولين في وزارة الدفاع. وشدد على ضرورة التحقيق بهذا الأمر بعد ما ذكرته وزارة العدل الأميركية عن مسؤولين في وزارة الدفاع بين خلال الفترة من 2009 حتى 2016 وفتح السجلات المتعلقة بصندوق الجيش وغيره من الموضوعات ذات الصلة بالوزارة.

ولفت إلى تقديمه استجوابات وأسئلة برلمانية وطلبات لتشكيل لجان تحقيق بعدة قضايا، ومنها صفقات التسليح واليوروفاتير والكاراكال وبنيد الضيافة الذي أحيل إلى النيابة العامة واستعدت فيه الأموال المسلوقة، والحكم القضائي الخاص بصفقة طائرات الإرباص والذي ورد فيه اسم الكويت واستباحة المال العام من المسؤول الأسبق في مؤسسة التامينات الاجتماعية والتعديت الصارخة التي فاقت مليار دولار، مشدداً على استمراره في متابعة هذه القضايا وعدم السماح بمرور التعديت الصارخة مرور الكرام.

وطالب باستكمال إجراءات التحقيق والتفتيش والتدقيق على صندوق الموالي، وإحالة بلاغ كامل متكامل للنيابة العامة بشأن موضوع الصندوق المالي، مؤكداً أهمية عدم التراخي أو الإهمال من قبل الحكومة في متابعة تلك القضايا.



رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن عدم معالجة الاحتياطي العام بالشكل الصحيح كان سبباً رئيسياً في انخفاض التصنيف الائتماني للكويت.

وقال العدساني في تصريح صحافي لمجلس الأمة إن المعالجات التي كان المفترض أن تتم لتوريد الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام وتعديل مرسوم التحاسب والنقل بين أصول صندوق الاحتياطي العام والأجيال القادمة.

وأضاف أن الأصول النقدية المسائلة انخفضت من 5 مليارات دينار إلى 1,3 مليار دينار خلال الفترة من نهاية مارس الماضي حتى تاريخ 19 يونيو 2020، مشيراً إلى أنه حذر رئيس مجلس الوزراء من هذا الأمر قبل إجراء التصنيف الائتماني.

وأوضح العدساني أن «هناك 700 مليون دينار تشكل أحد مكونات الاحتياطي العام النقدية لم تتم معالجتها لا من وزير المالية المسؤول عن السياسة النقدية ولا من رئيس الوزراء الذي يشرف على السياسة العامة للدولة»، مؤكداً أنه «لم يتم اتخاذ أي إجراء إصلاحي من رئيس الوزراء شأن رعاية الأمانة المنصوص عليها في قانون حقوق الطفل وما يتصل بذلك من قانون الخدمة المدنية للمرأة العاملة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي. كما أن لا بد من التنويه إلى أهمية أن تستكمل تلك الغاية النبيلة في الاحتضان بالنص على أن يكون تزوج الأمانة المحضونة من خلال الأب الحاضن وأن يكون ممثل الجهة المختصة شاهداً على ذلك مع ضرورة قيد كل ما يتعلق بالرضاع للأطفال المحضونين قيماً رسمياً منعا لأي شبهات مستقبلية.

وينظر إلينا على أننا كيان متطابق ومتشابه وهذه هي الحقيقة المجردة».

وأضاف: «اجتماعنا اليوم (أمس) بحد ذاته مشجع، ويعتد ببارقة أمل، ويؤكد أن تنسيقنا الدائم هو الحل والخيار الأوحيد».

وقال: «تعاوننا كخليجيين ضرورة وليس ترفاً، تعاوننا كخليجيين جوهر وليس

أصبح وفق التعديل الأخير

أصبح وفق التعديل الأخير

أصبح وفق التعديل الأخير

استفسر عن وكلائهم في الكويت وكم المبالغ التي تم إنفاقها على هذه المشاريع وأسباب وقف العمل بها

## عاشور يسأل وزير النفط عن عدد الشركات المؤهلة لتنفيذ مشاريع الفاظ الاصطناعي



صالح عاشور

بالوكالة د. خالد الفاضل ما يلي:

3 - بعد انتهاء عقود هذه الشركات العاملة بالفاظ تم طرح ممارسة لتأهيل الشركات، ولماذا تم وقفها وما هي أسباب الوقف؟

4 - ما المبالغ التي تم إنفاقها على هذه المشاريع، وهل تم دفع مبالغ جديدة لهذه الشركات بعد انتهاء العقود لاستمرار عملها بالحفر لإنتاج وضخ النفط إلى المراكز؟

5 - كم هو المبلغ الذي تم دفعه وعلى أي أساس قانوني؟ مع تزويدي بكل الموافقات على هذه الإجراءات.

قدم النائب صالح عاشور سؤالاً لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل جاء فيه:

1 - كم عدد الشركات المؤهلة لتنفيذ مشاريع الفاظ الاصطناعي، ومن هم وكلاؤهم في الكويت، وكم عدد العقود التي تمت ترسيقها عليهم، ومدة كل عقد وتاريخه؟

2 - ما أسباب وقف العمل بهذا النوع من الأعمال الإنتاجية بواسطة هذه الشركات؟

جاء في البند الثالث للسؤال الذي قدمه النائب صالح عاشور لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي طالب فيه تزويده وإفادته بالاتي:

1 - ما هي معايير التعيين في قسم المكتبات بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ وما هي اللوائح التي تنظم هذه العملية ولجانها؟ وما هي سياسة إعلان كرسى البعثة لهذه الأقسام العلمية والتخصصات العلمية لها مع إرفاق محاضر لجان القبول والاعلانات الصادرة في هذه البعثات

## السويط: ما معايير التعيين في قسم المكتبات بجامعة الكويت و«التطبيقي»؟



ثامر السويط

وأسماء المتقدمين والمقبولين من تاريخ إنشاء هذه الأقسام العلمية؟ 2 - ما هي معايير القبول للمدرسين من الهيئات الأكاديمية المساندة في مجال المكتبات والمعلومات في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع إرفاق أسماء المقبولين والمتقدمين ومحاضر الإعلانات الخاصة بالاحتياج واجتماعات لجان القبول والتعيين لهذه المهن من تاريخ إنشاء هذه الأقسام العلمية للمكتبات والمعلومات؟

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي طالب فيه تزويده وإفادته بالاتي:

1 - ما هي معايير التعيين في قسم المكتبات بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ وما هي اللوائح التي تنظم هذه العملية ولجانها؟ وما هي سياسة إعلان كرسى البعثة لهذه الأقسام العلمية والتخصصات العلمية لها مع إرفاق محاضر لجان القبول والاعلانات الصادرة في هذه البعثات

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي طالب فيه تزويده وإفادته بالاتي:

1 - ما هي معايير التعيين في قسم المكتبات بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ وما هي اللوائح التي تنظم هذه العملية ولجانها؟ وما هي سياسة إعلان كرسى البعثة لهذه الأقسام العلمية والتخصصات العلمية لها مع إرفاق محاضر لجان القبول والاعلانات الصادرة في هذه البعثات

# الفضل: تُستثنى الأسرة الحاضنة من مدة الانتظار للحصول على الرعاية السكنية متى مضى على الاحتضان 5 سنوات

.. ويقترح إقرار بدل الخطر والعدوى والتلوث والضوء لأطباء الأسنان والصيدلة

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحاً برغبة جاء كالتالي:

لما كانت تقارير منظمة الصحة العالمية تؤكد عظم المخاطر التي يتعرض لها قطاعاً أطباء الأسنان والصيدلة، وأن ظروف العمل بهذين القطاعين تعتبر من مسببات انتقال العدوى بصورة كبيرة نتيجة حتمية التقارب والرداء المتطابق، وحيث أن هذين القطاعين قد تم استثنائهم من بدلات الخطر والعدوى والتلوث والضوء، ولذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إقرار بدل «الخطر والعدوى والتلوث والضوء» لأطباء الأسنان والصيدلة.

بنك الائتمان، كما كان لا بد من معالجة الخلل التشريعي القائم فيمن تحتضن طفلاً وتحتج إلى رعايته بشمولها بالامتيازات المقررة لذلك في شأن رعاية الأمانة المنصوص عليها في قانون حقوق الطفل وما يتصل بذلك من قانون الخدمة المدنية للمرأة العاملة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي. كما أن لا بد من التنويه إلى أهمية أن تستكمل تلك الغاية النبيلة في الاحتضان بالنص على أن يكون تزوج الأمانة المحضونة من خلال الأب الحاضن وأن يكون ممثل الجهة المختصة شاهداً على ذلك مع ضرورة قيد كل ما يتعلق بالرضاع للأطفال المحضونين قيماً رسمياً منعا لأي شبهات مستقبلية.

لما كان القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة يهدف توفير كل الدعم للأسرة الحاضنة وللرعاية الكفيلة بالحاضنة من أجل دعم مبادراتهم في الإسهام في رعاية المحضونين وعليه كان لا بد من تعديل القانون القائم بهدف اعتبار الأسرة الحاضنة أسرة كويتية وفق كل ما يرد في قانون الرعاية السكنية وكذلك فيما يخص القرض الإسكاني كي تكون هناك القدرة على استعمال فكرة الاحتضان والرعاية كحال الأسرة الحاضنة وذلك ممن لا يتوافر لهم السكن ومن لا تنطبق عليهم الشروط القائمة في قانون الرعاية السكنية أو قانون إنشاء بنك التسليف والإدخار والذي أصبح وفق التعديل الأخير

ويصري حكم هذه المادة على المرأة الكويتية التي تقرر للجنة المختصة السماح لها بالاحتضان. كما يعتبر الأب الحاضن في مفهوم ولي الأمر في تزويج الأمانة المحضونة وأن يكون ممثل الجهة المختصة شاهداً على ذلك الزواج. وتنظم الوزارة إجراءات استيفاء قيد حدوث الرضاة المحرمة في سجلاتها.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية كما

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية كما

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية كما

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحاً بقانون بشأن تعديل المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى

تضاف الفقرة التالية إلى نهاية المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية ونصها الآتي:

«استثناء من أي قانون آخر تعتبر الأسرة الحاضنة أسرة كويتية ويكون للحاضنين الحقوق المنصوص عليها في استحقاق الرعاية السكنية والقرض الإسكاني وما هو مقرر من حقوق تتعلق بإلام العاملة والمنصوص عليها في القانون رقم 21



أحمد الفضل